

الشواهد اللغوية في (مشكل إعراب القرآن الكريم) الأغراض

والموضوعات والمنهج

الأستاذ المساعد الدكتور فادي صقر أحمد عصيدة

وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ، فلسطين

fadi_137@yahoo.com

Linguistic findings in (Moshqel l'rab Al-Quran Al-Kareem) functions, subjects and methods

Dr. Fadi S. A. Assida

Assistant Professor , Palestinian

Ministry of Education and Higher

Education , Palestine

الملخص:-

يتناول هذا البحث بالدراسة والتوضيح قضية الشاهد اللغوي في مشكل مكّي لإعراب القرآن الكريم، حيث يغوص هذا البحث في أغراض هذه الشواهد التي تنوعت بين شواهد صرفية وصوتية وإملائية ونحوية، وقد هدف هذا البحث إلى بيان أبرز أغراض هذه الشواهد، وضرب الأمثلة المتنوعة على كل غرض من هذه الأغراض، إضافة لبيان موضوعات الشاهد النحوي الذي احتل المركز الأول كما ومصادر، وتحليل المنهج الذي اتبعه المؤلف في تعامله مع هذه الشواهد، وقد اتبعت المنهج الاستقرائي لاستقراء هذه الشواهد تمهيدا لدراستها، ثم المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف للغوص في هذه الشواهد ودراستها وتحليلها، وقد خلص البحث إلى أن تنوع مصادر مكّي في الشواهد اللغوية، فكانت شواهد قرآنية، وشعرية، ونثرية، وكذلك تنوعت الأغراض التي جاءت عليها هذه الشواهد من صرفية صوتية، وإملائية ونحوية وغيرها، وكان الشاهد النحوي هو الأغزر والأكثر مادة وموضوعا، فشملت شواهد في الجملة الاسمية والفعلية وشبه الجمل والتوابع والضمائر والأدوات، وكان لمكي منهج خاص في طريقة الاستشهاد اللغوي.

الكلمات المفتاحية : مشكل إعراب القرآن

الكريم، الشواهد اللغوية، موضوعات الشاهد النحوي، المنهج الوصفي التحليلي.

Abstract:-

This research discusses in detail the issue of the linguistic marks in Maki way of parsing the holy Quran ,so this research dives in the purposes of this marks which are diverse between morphological

, phonological, orthographical, and syntactic marks. this research is aimed to manifest the most notable purposes of these marks, give variety of examples on every purpose, in addition to manifest the syntactic subject_ marks which has occupied on the top position of the other marks, manifest their sources , and analyze the methodicalness which the Author is followed in functioning these marks , therefore this study has depended on the inductive methodicalness in order to study it ,then on the analytical descriptive methodicalness which is aimed for diving in these marks , studying and analyzing them. Finally the research has arrived that the sources of Makii of these linguistic marks are diverse between Qur'anic ,poetic ,and prosaic sources, beside that the purposes of these marks diverse between morphological and phonological purposes, orthographical, syntactic purposes and others ,since the syntactic mark is the most common mark hence it includes marks in nominal, verbal

sentences, semi_sentences , extras , and pronouns, Finally we can implicate that Meki has a distinguished methodicalness in making his linguistic investigation

key words : the issue of parsing the holy Qur'an , the linguistic marks , the subjects of syntactic marks , the analytical descriptive methodicalness .

المقدمة

يعد الشاهد اللغوي أهم ركيزة من الركائز التي قامت عليها دراسة اللغة في مراحلها الأولى، فهو العنصر الأساسي الذي تقعدت بناء عليه قواعد اللغة نحوها وصرفها، وقد ظهر هذا الاهتمام بالشاهد اللغوي والنحوي - على وجه الخصوص - بعد أن تفشت الأمراض اللغوية في جسد العربية، وذلك بعد أن دخل العرب والعجم في الدين الجديد، والكل منهم يحاول الفوز بلسان عربي مبين، فأحدث هذا خلطاً بين الألسن، وانتشرت أمراض اللغة وخاصة اللحن، فأراد العلماء أن يحصنوا هذه اللغة ضد تلك الأمراض وبالتالي تصل الحصانة اللغوية إلى القرآن الكريم، فوضع علماء العربية من ذلك الوقت المبكر من تاريخ الإسلام عدداً من الأسس والمعايير لمنهجية حفظ هذه اللغة، منها القياس والتعليل، وكان الشاهد اللغوي أو النحوي بوابة لا بد لمن أراد دراسة اللغة أو الغوص في لججها من المرور عبر هذه البوابة، حتى توضع أسس النحو واللغة على أعماق صلبة متينة.

لقد كانت كتب إعراب القرآن الكريم من أهم الكتب التي اتكأت على الشاهد اللغوي في توجيهات الآيات نحوياً وصرفياً ومعنى، وبخاصة تلك المؤلفات التي اهتمت بالمشكل من آياته الكريمة، ولعل من أهم تلك المؤلفات كتاب "مشكل إعراب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي الأندلسي،^(١) الذي يمثل مدرسة الأندلس بمنهجها وطريقتها.

ولأهمية الشاهد اللغوي في كتب إعراب القرآن، ولاعتماد العلماء عليه في توجيه الآيات، وتقوية الآراء، أو رفضها، فقد اخترنا هذا الموضوع ليكون موضوعاً لبحثنا هذا، ونحن نرى قبل الغوص في قضية الشاهد اللغوي عند مكي أن نعرِّج ولو بشكل يسير عن الشواهد اللغوية تعريفاً ونوعاً، وكل ذلك يكون باختصار ممهد لدراستنا، وذلك أن الدراسات في الشاهد اللغوي كثيرة، ويمكن لمن أراد المزيد عنها العودة إلى تلك المصادر، أما نحن هنا فنقدمها مدخلاً لدراستنا، حيث إن المهم عندنا هو الدراسة التطبيقية لهذه الشواهد في إعراب مكي.

الشاهد اللغوي بين اللغة والاصطلاح

تعود كلمة الشاهد إلى الأصل الثلاثي (شَهِدَ)، والتي جاء الكلام حولها في معجم الصحاح "الشهادة خبر قاطع، تقول منه: شهد الرجل على كذا... والمشاهد المعاينة... وشهود الناقة، آثار موضع منتجه، (من دم أو سلى)"^(٢)، وقيل في تعريف الشاهد لغة: بأنه

النجم، وقيل، ويقال للشاهد: شهيد، ويجمع على شهداء،^(٣). والشاهد العالم الذي يبين ما عمله،^(٤)، أو هو الحاضر الماثل مطلقاً أو خصوصاً، في أثناء وقوع الحادث أو نحوه، فهو يقف على دقائقه كلها أو وظائفه منها^(٥).

ومجمل القول في الشاهد لغة: بأنه الخبر القاطع الموثوق به، وهو يدل على أثر دال على حقيقة الشيء ووجوده، والشهادة على هذه الحقيقة وهذا الوجود.

الشاهد اصطلاحاً

تعريف الشاهد لغة يرتبط بخيط رفيع مع التعريف الاصطلاحي للشاهد، فهو اصطلاحاً: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه - ﷺ -، وكلام العلماء قبل بعثته وفي زمنه، وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر".^(٦) أو بعبارة أخرى: هو قول عربي شعراً ونثراً قبل في عصور الاحتجاج، والمراد الاحتجاج به على قول أو رأي أو قاعدة.^(٧)

إن التعريفات السابقة تقودنا مباشرة إلى قضية الاحتجاج أو الاستشهاد اللغوي الذي يرى د. سعيد الأفغاني أن الاحتجاج أو الاستشهاد هو "إثبات صحة قاعدة أو استعمال كلمة أو التركيب. بدليل نقلي صحّ سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة"^(٨).

وقد استعمل القدماء لفظة الاحتجاج قاصدين بذلك الاستشهاد، وحيث جاءت في وقت متأخر نسبياً على كلمة الاحتجاج. ونحن اليوم لا نرى فرقاً بين الاحتجاج أو الاستشهاد، لأن كليهما يدل على الإتيان بالحجة، أو الشاهد القاطع من قبل علماء اللغة.

أغراض الشواهد اللغوية عند مكّي في إعراب القرآن الكريم

تنوعت أغراض الشواهد اللغوية، عند مكّي في إعرابه للقرآن الكريم في كتابه الموسوم بمشكل إعراب القرآن الكريم، وذلك حسب الموقف الذي جاء فيه الشاهد، ويمكن لنا أن نذكر أهم الأغراض التي قصد إليها مكّي من الشواهد، وهي الآتي:

أولاً: الشاهد لغرض إملائي

أورد مكّي عدداً من الشواهد التي تخدم قضايا إملائية، وكانت هذه الشواهد مختصرة توضح الهدف الذي جاءت لأجله، ومن أمثلة الشواهد التي تخدم قضايا إملائية ما جاء عنده حين عرض قوله تعالى ﴿بِأَيِّكُمْ أَلْمَقْتُونُ﴾^(٩)، فبعد أن ناقش هذه الآية نحويًا، وبين الآراء فيها، عرض قضية كتابة كلمة {تُ} وأنها كتبت في المصحف بياءين، وقدم التعليل

على هذه الكتابة، ثم جاء بعدد من الشواهد القرآنية التي تدعم رأيه في هذه الكتابة، فقال: "وكتبت {أيكم} في المصحف في هذا الموضع خاصة بياءين وألف قبلهما، وعلة ذلك أنهم كتبوا الهمزة صورة على التحقيق وصورة على التخفيف، فالألف صورة الهمزة على التحقيق والياء الأولى صورتها على التخفيف؛ لأن قبل الهمزة كسرة، فإذا خففتها فحكمها أن تبدل منها ياء والياء الثانية صورة الياء المشددة، وكذلك كتبوا {بأييد} بياءين على هذه العلة وكتبوا ﴿وَلَا وَضَعُوا﴾^(١٠) بالفين، وكذلك ﴿أَوَّلًا أَنْصَحَهُ﴾^(١١) ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(١٢) كتب كله بالفين، أحدهما وهي الأولى صورة الهمزة على التحقيق، والثانية صورتها على التخفيف، وقد قيل: الأولى صورة الهمزة، والثانية صورة حركتها، وقيل: هي فتحة أشبعت فتولدت منها ألف، وفيه بعد وهذا إنما هو تعليل لخط المصحف، إذ قد أتى على ذلك ولا سبيل لتحريفه، وهذا الباب يتسع وهو كثير في الخط خارج عن المتعارف بين الكتاب من الخط فلا بد أن يخرج من ذلك وجه يليق به وسنذكره إن شاء الله تعالى مستقصى معللاً في غير هذا".^(١٣)

من النص السابق لمكي نلاحظ أن مكياً قد أعطى رأياً فيما قيل في سبب هذه الكتابة، وأنه قد رفض رأياً آخر، وقد علل مكياً الرأي الذي ذكره حول كتابة هذه الكلمة، ومع ذلك فإن الشاهد الذي جاء في المشكل، بهدف خدمة قضية إملائية ذكرها المصنف، يعد أقل الشواهد التي جاءت عند مكياً، حيث إن عددها لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة.

ثانياً: الشاهد لغرض توضيح المعنى وتفسيره

جاء هذا النوع من الشواهد بعدد أكثر قليلاً من سابقه من الشواهد، حيث عرض مكياً لمثل هذا النوع من الشواهد، بهدف تفسير آية، أو توضيح معنى كلمة فيها، فهو مثلاً حين عرض قوله تعالى ﴿لَا يَلْبِثُكُمْ مِنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئاً﴾^(١٤) ناقش معنى {يلتكم} وذلك حسب القراءات المتنوعة لهذه الآية، ووضح لنا أصل هذه الكلمة حسب كل قراءة، فقال قوله: "قوله ﴿لَا يَلْبِثُكُمْ مِنْ أَعْمَلِكُمْ﴾ من قرأ بلام بعد الياء فهو من {لات} {يليت} مثل كال يكيل ومن قرأ بهمزة بعد الياء فهو من ألت يألت، وفيه لغتان أحدهما: ألت يألت، وبه قرأ الجماعة في سورة الطور ﴿وَمَا أَلْنَتْهُمْ﴾^(١٥) واللغة الأخرى ألت يألت وبه قرأ ابن كثير في سورة الطور ﴿وَمَا أَلْنَتْهُمْ﴾^(١٦) وكله بمعنى النقص".^(١٧) وإلى مثل رأي مكياً ذهب العكبري في تبيانه، إذ وضح معناها وذكر الآراء فيها باختصار^(١٧).

ومن لغات العرب ولهجاتهم التي اعتمد عليها مكي لتوضيح المعنى ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾^(١٨) وذلك في توضيح معنى {هلم} التي هي بمعنى أقبلوا إلينا، وقد ذكر مكي أن هذا المعنى هو لغة أهل الحجاز، وغيرهم يقول: هلموا للجماعة، وهلمي للمرأة.^(١٩)

ثالثاً: الشاهد لغرض صوتي صرفي

شاب الدراسة الصوتية والصرفية التي قامت عند علماء العربية السابقين الكثير من الخلط وعدم التركيز، لذلك فأنت تجد علم الأصوات جزءاً من علم التجويد أو هو نفسه عند البعض، وتجد علم الصرف لا ينفصل عن علم الأصوات فالصرف: "يعتمد اعتماداً عظيماً على نتائج علم الأصوات"^(٢٠) لذلك فالخلط واضح بين الصرف والأصوات عند هؤلاء العلماء ومنهم مكي الذي ذكر عدداً قليلاً من الشواهد لغرض صوتي صرفي كالإدغام أو الإظهار أو تفخيم اللام في لفظ الجلالة أو ترقيقها، وتأخذ مثلاً على مثل هذه الشواهد التي تخدم غرضاً صوتياً صرفياً من إعراب مكي، فهو حين ناقش إعراب قوله تعالى {يس} ^(٢١) ناقش القضية من نظرة علم الأصوات إليها وقدم على كلامه شاهداً آخر مشابهاً لكلمة {يس}، وفي أثناء هذا النقاش ذكر لنا قراءة قرآنية، فقال "حق النون الساكنة من هجاء چڭ إذا وصلت كلامك أن تدغم في الواو بعدها أبداً وقد قرأ جماعة بإظهار النون ﴿تَ وَالْقَلَمِ﴾"^(٢٢) والعلة في ذلك أن هذه الحروف المقطعة في أوائل السور حقها أن يوقف على كل حرف منها لأنها ليست بجنز لما قبلها، ولا يجنز عنها، ولا يعطف بعضها على بعض، كالعدد فتحقق الوقف والسكون عليها، ولذلك لم تعرب فوجب إظهار النون عند الواو؛ لأنها موقوفة عليها غير متصلة بما بعدها، هذا أصلها ومن أدغم أجراها مجرى المتصل، والإظهار أولى بها لما ذكرنا"^(٢٣)

أما في أصل الكلمة، أو حذف حرف منها، أو قلب حرف حرف، وغير ذلك مما يدخل في بنية الكلمة، ذكر مكي عدة شواهد في هذا ومنها مناقشته إعراب قوله تعالى ﴿اَشْتَرُوا﴾ ^(٢٤) حيث وضع أصل كلمة {اشترؤا}، وبين ما طرأ على هذه الكلمة من

تغيير وتبديل، ثم دعم رأيه بشاهد قرآني من سورة الجن، فقال: " قوله: ﴿أَشْتَرُوا النَّفْلَةَ بِالْهَدْيِ﴾ أصله {اشترىوا} فقلبت الياء ألفا، وقيل اسكنت استخفافا، والأول أحسن وأجرى على الأصول ثم حذفت في الوجهين لسكونها وسكون واو الجمع بعدها وحركت الواو في اشترىوا لالتقاء الساكنين واختير لها الضم للفرق بين واو الجمع والواو الأصلية نحو ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا﴾ (٢٥).

ومن الشعر في هذا الباب ما جاء عند مكي في إعرابه لقوله تعالى ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ (٢٦)؛ حيث وضح أصل كلمة {الله}، ذكر عدة آراء فيها لعدد من العلماء ومنها ما ذكره أن أصلها هو {لاه}، وأتى عليه بشاهد شعري فقال: " وقيل أصله {لاه} ثم دخلت الألف واللام عليه فلزمتا للتعظيم ووجب الإدغام لسكون الأول من المثليين ودل على ذلك قولهم: لبي أبوك يريدون: لله أبوك فأخر العين في موضع اللام لكثرة استعمالهم له. ويدل عليه أيضا قوله: (٢٧)

لاه ابن عمك

﴿البسيط﴾

يريدون لله (٢٨)

رابعاً: الشاهد لغرض الخلاف النحوي

شكل الخلاف النحوي مادة كبيرة في كتب إعراب القرآن الكريم، وكانت آراء النحاة، ومدارسهم النحوية ظاهرة بارزة بوضوح في كتاب مكي، حيث إنه كانا كثيرا ما يورد آراء المدارس النحوية سواء البصرية أو الكوفية، أو يورد آراء علماء هاتين المدرستين وغيرهم من العلماء والنحاة، وقد استدلل مكي على هذا الخلاف بشاهد يقوي رأيا، أو يفنده، ومنه مثلا ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (٢٩)، حيث ذكر مكي رأي سيوييه في نصب {المقيمين} وأتبعه برأي الكسائي، وبين بعده، وقدم التعليل على هذا البعد، ثم عرض الرأي الذي يراه هو مناسبا مستشهدا عليه بآية قرآنية من سورة الأنبياء، فقال: " قوله ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ انتصب على المدح عند سيوييه وقال الكسائي هو في موضع خفض عطف على ما في قوله بما أنزل إليك، وهو بعيد؛ لأنه يصير المعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، وإنما يجوز أن تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة فتخبر عن

الراسخين في العلم وعن المؤمنين بما أنزل الله على محمد ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة لقوله ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾^(٣٠).
نلاحظ مما سبق أن مكيا استخدم الشاهد دليلا على آراء النحاة ومذاهبهم، وأنه جاء بالشاهد الذي يدعم رأيه.

خامسا: الشاهد لغرض نحوي

احتل هذا الشاهد منزلة عظيمة عند مكيا، حيث أكثر من الاستشهاد على القضايا النحوية المختلفة، وقد جاءت هذه الشواهد عنده من الكثرة بمكان، ولذلك فقد تنوعت هذه الشواهد حسب موضوعات الكتاب، أو بمعنى آخر حسب الآية القرآنية محور الحديث، أو القضية النحوية المقصودة، وقد اجتهدت في إحصائها وتصنيفها، واخترت أن يكون تصنيفها حسب موضعها، فجاءت في ست مجموعات، وكل مجموعة ضمت عددا من القضايا النحوية التي استشهد عليها مكيا بالشواهد المختلفة. فكانت شواهد الجملة الاسمية وما يلحق بها، والجملة الفعلية وما يلحق بها، ثم شبه الجملة والأساليب النحوية، وبعد ذلك شواهد التوابع، ومن ثم شواهد الضمائر، وأخيرا شواهد الأدوات والحروف. ونحن في القسم الثاني من هذه الدراسة سوف نقف عند هذه الشواهد ممثلين بمثال أو مثالين على كل قضية منها لتتضح صورة هذه الشواهد وموضوعها.

موضوعات الشاهد النحوي عند مكيا

الجملة الاسمية وما يلحق بها

اعتمد مكيا على الشاهد القرآني في كثير من توجيهات إعرابه للآيات القرآنية التي تكونت من مبتدأ وخبر وكان من هذه الشواهد التي ذكرها مكيا فيما يتعلق بالمبتدأ والخبر، أن {ما} في قوله تعالى ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيمُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٣١) هي مبتدأ، واستشهد على رأيه هذا بشاهدين اثنين من القرآن الكريم، الشاهد الأول كان من السورة نفسها، والثاني من سورة أخرى، حيث بين أن {ما} هنا مبتدأ والمجرور بعدها هو الخبر، فقال: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقِيمُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ {لا تقابلون} في موضع نصب على الحال من {لكم}، كما تقول ما لك قائما، وكما قال الله: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ﴾^(٣٢) ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكَرَةِ مُعْرِضِينَ﴾^(٣٣) وما في جميع ذلك مبتدأ والمجرور خبره^(٣٤).

ونلاحظ أن مكيًا لم يقم بتوجيه هذين الشاهدين أو الحديث عنهما بل اكتفى بكلام قصير موجز، فهذان الشاهدان جاءا عنده لتدعيم رأي نحوي، وترسيخ قاعدة نحوية. أما إذا انتقلنا إلى شواهد الشعر الفصيح عند مكي في باب الجملة الاسمية وما يلحق بها سنرى عددا من هذه الشواهد التي استدلت بها مكي على ما يتعلق بهذه الجملة من أحكام وقضايا، منها ما ذكره مكي في توجيهه لإعراب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾^(٣٥) رأي الخليل بن أحمد في رفع {أيهم}، إذ يرى الخليل أنها مرفوعة على الحكاية، وهذا ما وضحه مكي وقدره في رأي الخليل، ثم أتى بشاهد شعري على هذا التوجيه النحوي للخليل، وهذا الشاهد هو قول الشاعر:^(٣٦)

..... فأيبت لا حرج ولا محروم

﴿الكامل﴾

وقد فصل مكي القول في هذا الشاهد، ووجهه نحويا ذاكرا رأي سيويه في هذه القضية، فقال مكي: "قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ قرأ هارون القارئ بنصب {أيهم} أعمل فيها {لننزعن} والرفع في {أيهم} عند الخليل على الحكاية فهو ابتداء وخبره {أشد} تقديره ثم لننزعن من كل شيعه الذي من أجل عتوه يقال أي هؤلاء أشد عتيا، وهو كقول الشاعر:

..... فأيبت لا حرج ولا محروم

أي بمنزلة الذي يقال له لا حرج ولا محروم وهذا عند سيويه مرفوع بلا لأنها كليس وخبر ليس محذوف تقديره لا حرج ولا محروم في مكاني والياء تعود على اسم بات والجملة خبر بات ومن جعله حكاية جعل الجملة المحكية خبر بات والهاء في له المقدرة عائدة على الذي"^(٣٧).

الجملة الفعلية وما يلحق بها

تنوعت الشواهد النحوية في باب الجملة الفعلية ما بين شواهد في باب الفاعل أو المفعول أو الحال أو تعدية الفعل أو غيرها. ومنها مثلا عرض مكي للغة {أكلوني البراغيث} في أكثر من موضع، حيث احتج بهذه اللغة على الفاعل {كثير} في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾^(٣٨) حيث ذكر عدة آراء فيها: سواء الرفع على البدل، أو على الخبر، أو على الفاعل، وعلى هذا الوجه تكون الواو في الفعل ليست فاعلا بل هي للجمع، وساق

مكي هذا الرأي على لغة {أكلوني البراغيث}، فقال: "فعموا وصموا" إنما جمع الضمير واوا على المذكورين، و{كثير} بدل من الضمير وقيل {كثير} رفع على إضمار مبتدأ دل عليه {عموا وصموا} تقديره العمي والصم كثير منهم، وقيل التقدير: العمي والصم منهم كثير. وقيل جمع الضمير وهو متقدم على لغة من قال: {أكلوني البراغيث} و{كثير} رفع بما قبله "(٣٩)".

وفي موضع آخر يرى مكي أن الفعل {هدى} يتعدى إلى مفعوله بحرف الجر أو بدونه، وجاء هذا الرأي عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ﴾^(٤٠) إذ يرى مكي أن الفعل {يهديهم} هنا تعدى دون حرف الجر مع إمكانية تعديه بحرف الجر، وقد ساق مكي على هذا شاهين قرآنيين الأول استشهد به على تعدية الفعل {هدى} بغير حرف جر، والثاني على تعديته بحرف الجر، فقال: "أصل هدى أن يتعدى بحرف جر، وبغير حرف، كما قال تعالى: ﴿أَفَدَا الصِّرَاطَ الثَّمَنِيمَ﴾"^(٤١) وقال تعالى: ﴿فَأَمْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾"^(٤٢)، فكلمة {الصراط} هي مفعول ثان للفعل {اهدنا} دون وجود حرف جر، أما كلمة {صراط} في الشاهد الثاني فهي مفعول به ثان للفعل {اهدنا} ولكن حصل هذا التعدي إلى هذا المفعول بواسطة حرف الجر {إلى}.

تطرق مكي في كتابه لعدد من شواهد الشعر العربي في باب إعراب الفعل المضارع سواء الفعل المضارع المرفوع أو المنصوب أو المجزوم، ومنها مثلاً ما جاء عند مكي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُكُمْ كَيْدُهُمْ﴾^(٤٣) ناقش الأوجه الإعرابية لموقع {يضركم}، وذكره عدة آراء حولها ومنها الرفع على نية التقديم هنا احتج بشاهد شعري، فقال: "وقيل هو مرفوع على نية التقديم قيل {وإن تصبروا} كما قال: (٤٤)

إنك إن يصرع أخوك تصرع
﴿الرجز﴾

فرفع تصرع على نية التقديم"^(٤٥)

٣. شبه الجملة والأساليب النحوية وما يلحق بهما

تنوعت الأساليب اللغوية التي استشهد عليها مكي بالشواهد اللغوية فكانت شواهد في الإضافة والنداء والشرط والاستثناء والمنوع من الصرف وغيرها، ومنها مثلاً ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُبِينٌ﴾^(٤٦) حيث أسهب مكي في مناقشة

القول في {إذا} فذكر رأي المبرد الذي يعدها ظرف مكان، وعرض رأي غيره ممن عدّها ظرف زمان، وهنا أول ما بعدها على الحذف، وهو حذف المضاف وقيام المضاف إليه مقامه، وجاء على هذا الرأي بشاهد قرآني، بعد أن ذكر مثالا من عنده، فقال: "وقال غيره هي ظرف زمان على حالها في سائر الكلام، لكن إذا قلت: خرجت فإذا زيد، تقديره: فإذا حدوث زيد ووجود زيد ونحوه من المصادر، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما تقول: الليلة الهلال، أي حدوث الهلال في الليلة، ثم حذف على ذلك التقدير، وظروف الزمان تكون خبرا عن المصادر ومثله ﴿وَنَزَعِيْدُهُ فَاِذَا هِيَ بِبَصَاءٍ لِلنَّظَرِيْنَ﴾ (٤٧).

أما من الشرط فنذكره شاهده في باب جواب الشرط حيث فصل مكّي القول في إعراب قوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُوْنُ﴾ (٤٨) وخاصة في إعراب كلمة {فيكون} وذلك تبعا للقراءات القرآنية ما بين النصب كما قرأ بن عامر والكسائي أو الرفع، وبالتالي تكون قد قطعت مما قبلها، أو القراءة على الجزم على اعتبار جواب الشرط، ومكي في هذه الآية ناقش قضية النصب على جواب {كن} ورفضها على اعتبار أن اللفظ لفظ الأمر، ولكن معناه التعجب وساق عليه شاهدا قرآنيّا هو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ (٤٩)، وحين عرض مكّي لرأي الأخفش ذكر الشاهد القرآني على رأيه، فالأخفش يرى في {فيكون} أنها جواب، {كن} مستدلا بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا﴾ (٥٠)، ولكن مكّي رفض هذا الرأي ورفض تأويل الأخفش للشاهد القرآني، فقال: وقد أجاز الأخفش في قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا﴾ أن يكون {يقيموا} جوابا لـ {قل}، وليس هو بجواب له على الحقيقة لأن أمر الله تعالى لنبيه § بالقول ليس فيه بيان الأمر لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم أقيموا الصلاة فنصب {فيكون} على جواب {كن}، إنما يجوز على التشبيه على ما ذكرنا وهو بعيد لفساد المعنى" (٥١).

وفي أسلوب التفضيل استشهد مكّي بالشعر لبيان أسلوب المفاضلة في قوله تعالى: ﴿لِللّٰهِ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ (٥٢) حيث عرض جواز المفاضلة هنا، وهل {خير} هنا للمفاضلة أم ليست للمفاضلة، وقد احتج مكّي على هذا بشاهد شعري مشابه فقال: "قوله ﴿لِللّٰهِ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُوْنَ﴾ إنما جازت المفاضلة في هذا ولا خير في آلتهم لأنهم خطبوا على ما كانوا يعتقدون لأنهم

كانوا يظنون في ألتهم فخطبوا على زعمهم وظنهم، وقد قيل إن {خيرا} هنا ليست بأفعل إنما هي فعل فلا يلزم تفاضل بين شيئين كما قال حسان^(٥٣)
فشركما لخيركما فداء

﴿الوافر﴾

أي فالذي فيه الشر منكما فداء للذي فيه الخير.^(٥٤)

٤ التوابع

تنوعت شواهد التوابع عند مكي فشملت العطف، والصفة، والبدل، والتوكيد، وجاءت هذه الشواهد إما في باب الإعراب أو باب الحذف، منها مثلاً ما جاء عند مكي في توجيهه للآية الكريمة: ﴿وَكَبَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾^(٥٥) حيث ذهب مكي في توجيه هذه الآية إلى الاستعانة بالقراءة القرآنية التي ترفع العين الأولى على اعتبار أنها عطف على المعنى، أي عطف على الابتداء، وعرض عدة آراء حول رفعها، ومنها أنها معطوفة على المضمر المرفوع في {بالنفس}، وجاء بشاهد قرآني دليلاً على هذا الرفع، حيث إنها جائزة وإن لم يؤكد، كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا أَبَاؤُنَا﴾^(٥٦) وذهب إلى أن زيادة {لا} بعد حرف العطف في هذا الشاهد ليست حجة على الفصل بين أجزاء جملة العطف"^(٥٧).

أما في باب النعت والمنعوت فجاء مكي بعدة شواهد حول هذه القضية، وبين موطن الاستشهاد بها، كان منها مثلاً في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا﴾^(٥٨) حيث أتى مكي بشاهد قرآني على حذف الموصوف وقيام الصفة مقامه، وذلك في توجيهه لنصب {ب} حيث يرى أن تقدير الآية: "ووصينا الإنسان بوالديه أمراً ذا حسن فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه، كما قال: ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَيِّئَاتٍ﴾^(٥٩) أي دروعاً سابغات"^(٦٠)، فمكي هنا يقدر المحذوف في الآية وفي الشاهد القرآني الذي جاء به.

أما التابع الآخر الذي استشهد عليه مكي بالشعر فهو البدل، فقد استشهد مكي بشاهد شعري واحد على قضايا البدل وذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ﴾^(٦١)، حيث فصل كل منهما الموقع الإعرابي لكلمة {قوم} ما بين النصب على الاستثناء أو الرفع على البدل، فهذا مكي يرى في نصبها الاستثناء، ثم ذكر رأي الفراء

الشواهد اللغوية في (مشكل إعراب القرآن الكريم)..... (٥٣٥)

فيها وهو جواز رفعها على البدل وساق على هذا شاهدا شعريا ومما قاله مكى في هذا الموضع: "وأجاز الفراء الرفع على البدل كما قال: (٦٢)

وبلدة ليس بها أنيسُ إلا اليَعْفِرُ وإلا العيسُ

﴿الرجز﴾

فأبدل من أنيس والثاني من غير الجنس وهي لغة بني تميم يبدلون وإن كان الثاني ليس من جنس الأول" (٦٣).

وبعد ذلك أورد مكى رأي الحجازيين في مثل هذه القضية وأنهم ينصبون إذا اختلفتا وإن كان الكلام منفيا وجاء على كلامه هذا بشاهد شعري للناطقة هو: (٦٤)

إِلا أُوَارِي لَأَيَّأ مَا أُبَيِّنُهَا

﴿البسيط﴾

بالرفع والنصب (٦٥)

٥ الضمائر وما يلحق بها

في موضوع الضمير العائد من الجملة المعطوفة على الصفة ذكر مكى رأي فيه وذلك في قوله تعالى: ﴿لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كَتَبِ وَحِمْكُمْ﴾ (٦٦)، حيث ذكر لنا مكى رأي الأخص في هذا العائد من الجملة المعطوفة على الصلة وأنه محمول على المعنى. وقد جاء بشاهد قرآني يؤكد هذا المعنى وذلك التقدير فقال: "والعائد من الجملة المعطوفة على الصلة محمول على المعنى عند الأخص؛ لأن {لما معكم} معناه لما آتيتموه من الكتاب، كما قال: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْرِفْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٦٧) فحملة على المعنى في الضمير إذ هو بمعنى: فإن الله لا يضيع أجرهم، ولا بد من تقدير هذا العائد في الجملة المعطوفة على الصلة، وهي ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ فهما جملتان لموصولين حذف الثاني للاختصار وقام حرف العطف مكانه، فلا بد من عائد في الصلتين على الموصولين" (٦٨).

أما من الشعر فقد استشهد مكى على مسائل الضمير بشاهد شعري واحد، وذلك في عودة الضمير الهاء في كلمة بطونه في قوله تعالى: ﴿شَقِيقَكُمْ مَنَافِي بَطُونِهِ﴾ (٦٩)؛ إذ ذكر مكى لعودة الضمير ستة أوجه، كان الوجه الخامس فيها مدعوما بشاهد شعري للأعشى، وهذا الوجه ينص على عودة الضمير "على واحد الأنعام وواحدنا نعم والنعم مذكر والنعم

(٥٣٦) الشواهد اللغوية في (مشكل إعراب القرآن الكريم)

واحد الأنعام والعرب تصرف الضمير الواحد إذا كان لفظ الجمع قد تقدم قال الشاعر وهو الأعشى: (٧٠)

فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

﴿المتقارب﴾

فقال {بها} فرد الضمير في أودى على الحدثان أو الحادث وذكر لأنه لا مذكر لها من لفظها" (٧١)

فمكي في هذا العود للضمير يناقش الآراء الستة ويستشهد بالشعر ويقدر دون أن يقدم ترجيحاً لأحد هذه الوجوه.

٦. الأدوات والحروف

ذكر مكي رأيه أكثر من مرة في إعرابه لـ {إن} ومعانيها فمكي مثلاً حين ناقش إعراب قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفِكَنَّ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾ (٧٢) أسهب في تفصيل أقوال العلماء في {إن} الواردة في الآية ومنها الرأي القائل: "أن {إن} المخففة بمعنى {ما} واحتج على هذا الرأي بشاهد قرآني، فقال: "لو جعلت {إن} في حال التخفيف بمعنى {ما} لرفعت {كلا} ولصار التشديد في {لما} على معنى إلا كما قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظًا﴾ (٧٣) بمعنى ما كل نفس إلا عليها على قراءة من شدد لما" (٧٤).

وفي موضع آخر استشهد مكي الأندلسي بشاهد شعري على رأي الكوفيين في قضية جواز دخول اللام في خبر {لكن} وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٧٥) إذ ذكر مكي رأي الكوفيين واحتج عليه بشرط شعري، فقال: "وأجاز الكوفيون إدخال اللام في خبر {لكن} وأنشدوا" (٧٦)

ولكنني من حبها لكميد

﴿الطويل﴾

ومنعه البصريون لمخالفة معناها معنى أن" (٧٧)

أما في تقدير الحروف فقد ذكر مكي شاهداً شعرياً في تقدير حرف الجر {في} وذلك في إعراب قوله تعالى: ﴿وَأَنخَلَفَ لَيْلٍ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ (٧٨) إذ أسهب مكي في مناقشة هذه الآية وبالتحديد في سبب جر كلمة {اختلاف} وهنا ذكر آراء

البصريين والكوفيين وسيبويه وغيره، وحين ذكر رأي سيبويه احتج له بشاهد شعري وبعد الشاهد فصل الحديث فيه وتوجيهاته، فقال ناقلا رأي سيبويه في تقدير حرف الجر {في} وذلك لتكرارها مرتين في الآيتين السابقتين " وعلى تقدير الحذف في مثل هذه الآية أنشد سيبويه (٧٩)

أكل امرئ تحسبين أمرا ونار توقد بالليل نارا

﴿المتقارب﴾

فخفض و(نار) ونصب (نارا) الأخير عطا على (كل) المنصوب ب (تحسين) وعلى امرئ المخفض بكل فعطف على عاملين مختلفين فقدره سيبويه على حذف (كل) مع نار لتقدم ذكرها كأنه قال: وكل نار ثم حذف (كلا) لتقدم ذكرها فيسلم بهذا التقدير من العطف على عاملين وحذف الجر إذا تقدم ذكره جائز" (٨٠).

منهج مكّي في الاستشهاد اللغوي

سجل مكّي في كتابه حول إعراب القرآن الكريم منهجا خاصا وواضحا في طريقة الاستشهاد النحوي، سواء أكان هذا الأخذ من المصدر الأول وهو القرآن الكريم أم من الحديث أم حتى من كلام العرب، ولعل أهم القضايا التي يمكن تسجيلها حول منهجه الآتي:

أولا: نسبة الشواهد

لم يكن مكّي يهتم كثيرا بنسبة الشواهد سواء القرآنية، أو الشعرية، أو غيرها، فالقرآنية ما كان يوضح السورة أو الآية التي استشهد بها بل كان يكتفي بذكر (كقوله تعالى) أو كقوله ومثال ذلك واضح في كتابه (٨١).

أما الاستشهاد بالقراءات القرآنية ونسبتها إلى أصحابها فقد كان الخلط ما بين النسبة أو عدمها، فأحيانا نجد مكّي ينسب القراءة إلى أصحابها، وأحيانا أخرى نراه يذكرها دون نسبة ويكتفي بالقول: قرئ، أو في قراءة، أو غير ذلك، ومن الأمثلة على عدم نسبة القراءة ما جاء عند مكّي في توجيهه الإعرابي لقوله تعالى في سورة الفاتحة: ﴿مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ﴾ (٨٢)؛ حيث اجتمع عند مكّي في هذه الآية الأمران معا من حيث نسبة القراءة إلى أصحابها أو عدمه فقال مكّي: "وكذلك في قراءة من قرأ "مالك" بالألف، فأما من قرأ "مالك" فلا بد من تقدير مفعول محذوف تقديره: مالك يوم الدين الفصل والقضاء ونحوه لأنه متعد. وجمع مالك

مَلَاكٌ وَمَلَكٌ، وجمع ملك أملاك وملوك، وقد قرأ أبو عمر: ملك بإسكان اللام كما يقال: فَخَذَ وَفُخِذَ وجمعه على هذا أَمَلُكٌ وملوك" (٨٣).

أما الشواهد الشعرية عند مكّي فلم يكن يهتم بنسبتها من حيث بيان اسم الشاعر أو عصره أو أي معلومة عنه، بل اكتفى بالقول: كما قال الشاعر أو قول الشاعر، إلى غير ذلك، ومنها مثلاً ما جاء في باب نصب الفعل المضارع بـ {أن} مضمرة، وذلك في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ (٨٤)، إذ ناقش مكّي بعض الآراء في نصب كلمة {يقول}، وقدم شاهداً شعرياً لميسون بنت بحدل، ولكن دون أن يسميها فقال مكّي في هذا: "وقد قيل: إن {ويقول} معطوف على الفتح لأنه لمعنى: أن يفتح فهو معطوف على اسم فاحتيج إلى إضمار أن ليكون مع يقول مصدراً فيعطف اسماً على اسم فيصير بمنزلة قول الشاعر:

للبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف

والرفع في "ويقول" على العطف" (٨٥)

وقد نسب مكّي بعض الأبيات الشعرية ولكن عددها قليل ومنها مثلاً نسبة لبيت الأعشى الذي جاء به شاهداً على حذف النون من كلمة {تبشرون} في قوله تعالى: ﴿فَيَبْشُرُونَ﴾ (٨٦) حيث يرى مكّي أن حذف النون التي مع الياء في ضمير المنصوب موجود بالشعر بدليل بيت الأعشى، فقال مكّي: "وقد جاء كسر نون الرفع وحذف النون التي مع الياء في ضمير المنصوب في الشعر، قال الأعشى:

أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أبأك تخوفيني

أراد تخوفيني فحذف النون الثانية وكسر نون المؤنث لجاورتها الياء، والنون في تخوفيني علامة الرفع في الفعل الواحد، كالنون في {تبشرون} التي هي علم الرفع" (٨٧).

والأمر لم يختلف كثيراً عند مكّي في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، إذ أنه لم ينسب بعض الأحاديث، ونسب البعض الآخر، فمن الأحاديث غير المنسوبة عنده حديث الرسول (ﷺ): "إذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء الله وشئت، ولكن ليقل ما شاء الله ثم شئت" (٨٨) إذ ذكر مكّي هذا الحديث في موضعين، ولم ينسبه إلى الرسول (ﷺ) وهو حين استشهد به لم يذكره كاملاً بل اكتفى بجزء منه. (٨٩)

ومن الأحاديث المنسوبة إليه عليه السلام ما جاء عنده في توجيه منع كلمة {سلال} من الصرف في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَكِينًا وَاعْلَلًا وَسَعِيرًا﴾^(٩٠)، حيث احتج مكي بحديث للنبي (ﷺ) وهو: "إنكن أنتن صواحبات يوسف"^(٩١).
أما نسبة لغات العرب ولهجاتهم في كتاب مكي، فقد جاءت مشابهة لما سبقها من حيث الخلط ما بين النسبة لأصحابها أو عدمه، فمن اللهجات غير المنسوبة لأحد عند مكي ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَيَحُمُّ ذُبُرَ الثُّجُورِ﴾^(٩٢) إذ ناقش مكي كلمة {إدبار} وعدّها ظرف زمان وذلك على قراءة كسر الهمزة في أولها، أما من فتح الهمزة في سورة {ق} فيرى مكي أنها جمع {دُبر} وهو أيضا ظرف، وساق على هذا قولاً لم ينسبه لأحد سوى للعرب، فقال: "وأما من فتحها في {ق} فإنه جعله جمع دُبر وهو ظرف متسع فيه، حكي عن العرب: جئتكَ دُبر الصلاة"^(٩٣).

ومما نسب مكي من لهجات لأصحابها ما نسبته للغة أهل الحجاز في إعرابه لقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنكُم مِّن سَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٩٤) حيث يرى أن {ما} هنا على لغة أهل الحجاز.^(٩٥)

ثانياً: تأويل الشواهد وتوضيح وجه الاستشهاد

كان مكي في أحيان كثيرة يؤول الشواهد سواء القرآنية أم الشعرية أم غيرها، حيث كان يوضح وجه الاستشهاد في أحيان ويناقد الشاهد، فمما جاء عند مكي في هذا الباب ما فعله في إعرابه لقوله تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ﴾^(٩٦) حيث ناقش مكي إعراب كلمة {سمان} ما بين الخفض على النعت للبقرات، أو النصب على النعت لـ {سبع}، واستشهد على ذلك بشاهد قرآني هو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ سَكُونٍ طِبَاقًا﴾^(٩٧) جاء به شاهداً على النصب مع جواز الخفض؛ حيث وجه مكي الشاهد الذي احتج به ووضحه بقوله: "قوله: {سمان} الخفض على النعت للبقرات" وكذلك {خضر} خفضت على النعت لـ {سنبلات} ويجوز النصب في {سمان} و{خضر} على النعت لـ {سبع}، كما قال تعالى: ﴿سَبْعَ سَكُونٍ طِبَاقًا﴾ على النعت لـ {سبع} ويجوز خفض طباقاً على النعت لـ {سماوات}، ولكن لا يقرأ إلا بما صحت روايته ووافق خط المصحف"^(٩٨).

ومن شواهد الشعر الموضحة والمبين فيها وجه الاستشهاد ما جاء عند مكّي في إعرابه لقوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَذْنُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(٩٩)، إذ يرى مكّي موضع {على سواء} هو النصب على الحال، وجاء عليه بشاهد قرآني وضح وفسره وبين وجه الاستشهاد به، ثم عطف عليه بشاهد شعري فسرره ووضح وجه الاستشهاد فيه، فقال بعد أن عرض الشاهد وهو قول الشاعر:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن

"فخالين حال من التاء ومن الكاف وفيه اختلاف من أجل اختلاف العاملين في صاحبي الحال" (١٠٠).

ثالثاً: تعدد الشواهد على القضية الواحدة وتنوع مصادرها.

تأكيداً للقاعدة النحوية أو للوجه الإعرابي الذي كان يورده مكّي كان يلجأ إلى الاستشهاد أو الاحتجاج، وزيادة في التدعيم والتأكيد كان يلجأ إلى عدة شواهد على القضية الواحدة، سواء أكان هذا الشاهد قرآنيًا متعددًا أم قرآنيًا متبوعًا بشاهد شعري أو غير ذلك. وهذه الظاهرة نلاحظها واضحة جلية في الكتاب، ولعل من ذكر بعض الأمثلة ما يغني عن التفصيل، ومن هذه الظاهرة عند مكّي ما جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُوسَتْ﴾^(١٠١)، حيث ذكر لنا مكّي رأي البصريين في رفع {النجوم}، إذ يرى البصريون فيه الرفع على الفاعل بإضمار فعل، وقد ساق مكّي على هذا الرأي عدداً من الشواهد القرآنية المشابهة فقال: "قوله: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُوسَتْ﴾ {النجوم} عند البصريين رفع بإضمار فعل؛ لأن فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى، ومثله: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(١٠٢) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(١٠٣) ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾^(١٠٤) وهو كثير في القرآن الكريم" (١٠٥).

وأما الشاهد القرآني المتبوع بشاهد شعري نراه عند مكّي - مثلاً - في إعرابه لقوله تعالى: ﴿فَقُلْ أَذْنُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(١٠٦)، إذ جاء بشاهد قرآني على اعتبار أن موضع {على سواء} هو حال من الفاعل أو المفعولين، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَنبِئْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(١٠٧)، وبعد ذلك أتى بشاهد شعري تأكيداً على رأيه في جواز النصب على الحال. وهو قول الشاعر:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن. (١٠٨)

رابعاً: تكرار الشاهد في أكثر من موضع

كان مكى في مواضع محددة يكرر الشاهد الواحد في أكثر من موضع، وهذا الشاهد سواء أكان قرآنا أم شعرا أم غيره، ومنها مثلا تكراره للشاهدين القرآنيين: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(١١٩)، وقوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطٌ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾^(١٢٠)، متلازمين في موضعين مختلفين، وتكراره للشاهد الأول (شاهد البقرة) في ثلاثة مواضع، وذلك كله في مناقشة لقضية واحدة هي قضية الحال المؤكدة إذ اجتمع عنده الشاهدان معا في توجيهه لقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ مَسْكَلٌ بِهِ خَبِيرًا﴾^(١٢١). وفي إعرابه لقوله ﴿كَلَّا إِنَّمَا لَفْظٌ ﴿١٥﴾ نَزَاعَةٌ لِلشَّوْى﴾^(١٢٢)، ففي الموطن الأول يرى مكى عدم جواز نصب كلمة {خبيرا} على الحال إلا أن تكون حالا مؤكدة مثل كلمتي {مصدقًا} و{مستقيما} اللتين جاءتا في الشاهدين، ومع ذلك كله فمن يرى أن هذه الحال على الرغم من جوازها إلا أن فيها نظر".^(١٢٣)

أما الموطن الثاني الذي اجتمع فيه الشاهدان فهو توجيهه لكلمة {نزاعة} وذلك على قراءة حفص عن عاصم الذي ينصبها، ويرى مكى في هذا النصب هو الحال. ثم ذكر رأي المبرد الرافض لاعتبارها حالا، معللا ذلك أن لا تكون إلا نزاعة للشوى، وقد جعل مكى {نزاعة} مثل {مصدقًا} و{مستقيما} في الشاهدين السابقين.^(١٢٤)

وفي موطن ثالث جاء الشاهد الأول (شاهد البقرة) مع شاهد مشابه من سورة الأنعام وذلك كله لغرض واحد هو الحال وذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَيَلْتَمِثْ مَدِيرِينَ﴾^(١٢٥)، إذ إنه يجوز في نصب {مدبرين} على الحال المؤكدة فقط وليس على الحال المطلقة، وجاء على ذلك بالشاهدين الأول هو ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ والثاني هو ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمًا﴾^(١٢٦)، فكلية {مدبرين} حال مؤكدة مثل كلمتي {مصدقًا} و{مستقيما}.^(١٢٧)

أما شواهد الشعر المكررة عند مكى فهي قليلة جدا مقارنة بالتكرار في شواهد القرآن الكريم، ولم يرد عنده التكرار في شواهد الشعر إلا في بيت واحد هو قول الشاعر:

وبلدة ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس.

حيث تكرر هذا الشاهد في موضعين الأول جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسَّسُ﴾^(١٢٨)، حيث يرى مكى أن {قوم} منصوب على الاستثناء سواء المنقطع أو غير المنقطع، وقد

ذكر مكي رأي الفراء الذي يميز فيها الرفع على البدل مثل كلمة (اليعافير) التي بها بدل من (أنيس).^(١١٩)

والموطن الثاني الذي تكرر فيه هذا الشاهد كان إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَجَجْنَا﴾^(١٢٠)، إذ إن الفراء يميز في {قليلًا} الرفع على البدل مثل {قوم} في آية يونس السابقة، وكرر الشاهد مرة ثانية، وعلق عليه بالقول: "فرع اليعافير على البدل من أنيس وحقه النصب لأنه استثناء منقطع من الكلام"^(١٢١).

أما لهجات العرب فقد تكررت عنده ومنها لغة (أكلوني البراغيث) في موضعين. الأول جاء في إعرابه لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾^(١٢٢)، إذ أسهب مكي في ذكر الآراء المخرجة لمثل هذه القضية، وذكر الرأي القائل إنها على لغة (أكلوني البراغيث).^(١٢٣) والموضع الثاني في إعرابه لقوله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١٢٤).

خامسا: الاختصار على موطن الشاهد

تميز مكي في إيراده لشواهد الاختصار والتركيز على موطن الشاهد، فلم يكن يهتم كثيرا بإيراد ما قبل الشاهد أو ما بعده، وفي أحيان كثيرة كان يأتي بشرط البيت موطن الشاهد أو الجزء من الآية موطن الاستشهاد، ومن الأمثلة على اهتمام مكي بالجزء المحدد من الشاهد ما جاء عنده في إعرابه لقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ﴾^(١٢٥)، إذ عدّ هذه الآية في باب حذف المضاف وقيام المضاف إليه مكانه، إذ إن التقدير "يخرج من أحدهما" وقد ساق مكي على هذا الرأي عدة شواهد قرآنية كلها جاءت مختصرة موجزة، أي لم يأت من الآية إلا موضع الشاهد فقط، ومن الآيات التي احتج بها على حذف المضاف قوله تعالى: ﴿رَجُلٍ مِّنَ الْفَرِثَيْنِ عَظِيمٍ﴾^(١٢٦)، ﴿وَسَلَّى الْقَرْيَةَ﴾^(١٢٧)، ﴿الَّتِي أَخْرَجْنَاكَ﴾^(١٢٨)، ونلاحظ أن مكي اقتصر في الآيات التي احتج بها على موطن الشاهد دون زيادة أية كلمة قبله أو بعده.

ومن الشعر أكثر مكي من الاستشهاد بأنصاف الأبيات التي تحتوي موطن الاستشهاد ومنها مثلا استشهاده على جواز نصب كلمة {يوم} في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ هُمْ مِّنَ الْمَقْبُورِينَ﴾^(١٢٩)، على العطف على الموضع من كلمة في هذه الدنيا واحتج على هذا النصب على الموضع بشرط شعري هو قول الشاعر:^(١٣٠)

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا.

﴿الطويل﴾

فكلمة (غدا) نصبت على الموضع من شبه الجملة (من اليوم) (١٣١).

أما استشهاده بالبيت كاملاً ما جاء مثلاً في إعرابه لقوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِبَوَاقِ الْغَبَةِ﴾ (١٣٢)، حيث ناقش عدة آراء للعلماء في {لا} وهل هي زائدة أم غير زائدة وعرض لقراءة {لا أقسم} دون ألف والتوجيه النحوي لهذه القراءة، ثم عرض قضية حذف النون أو حذف اللام من الاستقبال، وهنا احتج بشاهد شعري على جواز حذف اللام من القسم، وإثبات النون، فقال: "وقد قيل إنه للاستقبال ولكن حذفت النون، كما أجازوا حذف اللام من القسم وإثبات النون، وأشدوا (١٣٣):

وَقَتِيلَ مَرَّةً أَثَارَنَ فَإِنَّهُ فَرَّغَ وَإِنْ أَخَاهُمْ لَمْ يَثَارِ. (١٣٤)

﴿الكامل﴾

سادساً: الالتزام بعصر الاستشهاد النحوي

من خلال تتبع الشواهد الشعرية أو النثرية نرى أن مكياً قد التزم بعصر الاحتجاج النحوي الذي وضعه العلماء، حيث جاءت شواهده منتقاة من العصر الجاهلي مثل امرئ القيس والنابغة الذبياني وغيرهما، أو العصر الإسلامي أمثال كعب بن مالك وحسان بن ثابت، انتهاء بالعصر الأموي والاستشهاد بشعر جرير والفرزدق وغيرهما. وهذا يدل على أصالة هذه الشواهد التي احتج بها.

الخاتمة

تنوعت الأغراض التي لأجلها اعتمد مكياً على الشواهد اللغوية في كتابيه، فجاءت شواهد لتخدم غرضاً إملائياً، وأخرى لتدعم قضية المعنى وتوضيحه وتفسيره، وجاءت شواهد ثالثة خدمة لغرض صوتي صرفي، وكان هناك الشاهد الذي يدخل في باب الخلاف النحوي وتدعيم رأي على آخر، وكل هذه الأغراض كانت شواهداً قليلة العدد سواء القرآنية أم الشعرية أم غيرها. أما الغرض الأبرز والذي لأجله جاءت المئات من الشواهد موزعة في الكتاب، فقد كان الشاهد النحوي الذي تنوعت موضوعاته منها مثلاً شواهد

تتعلق الجملة الاسمية وما يلحق بها، مثل شواهد في باب المبتدأ والخبر، وشواهد كانت في باب الجملة الفعلية وما يلحق بها، كالفاعل، وتعدية الفعل، وإعراب الفعل المضارع وغيرها، وشواهد في باب شبه الجملة والأساليب النحوية وما يلحق بهما، كالمضاف والمضاف إليه، وأسلوب الشرط وغيرهما، إضافة لشواهد في باب التوابع كالعطف والبدل والصفة، شواهد في باب الضمائر وما يلحق بها، كحذف الضمائر أو بيان عودتها، وأخيرا كانت شواهد في باب الأدوات والحروف، كزيادة الأدوات أو حذفها أو المعنى الذي تؤديه الأداة داخل سياقها اللغوي، وقد كان لمكي منهاج خاص في استشهاده اللغوية.

هوامش البحث

- ١- هو الإمام العلامة المقرئ، أبو محمد، مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار، القيسي القيرواني، القرطبي، النحوي اللغوي الفقيه الأديب، صاحب التصانيف. وإمام القرآن في وقته، وخاتمة أئمة القرآن بالأندلس، ولد بالقيروان سنة خمس وخمسين وثلاث مائة (٣٥٥هـ .) مات في ثاني المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (٤٣٧هـ). وقال رحمه الله: «ألفت كتابي الموجز في القراءات بقرطبة سنة أربع وتسعين وثلاثمائة وألفت كتاب التبصرة بالقيروان سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة وألفت مشكل الغريب بمكة المشرفة سنة تسع وثمانين وثلاثمائة وألفت مشكل الإعراب في الشام ببيت المقدس سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وألفت باقي تواليقي بقرطبة سنة خمس وتسعين وثلاثمائة.
- ٢- الجوهري ، إسماعيل بن حماد (١٩٧٩) الصحاح ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، ط٢، لبنان ٤٩٥-٤٩٤،
- ٣- الأزهرى. أبو منصور، تهذيب اللغة، تحقيق خفاجي البجاري، مادة (شهد) ٢: ٧٥-٧٦
- ٤- الزبيدي، محب الدين (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، شهد ٤: ٣٩١
- ٥- جبر، يحيى عبد الرؤوف (١٩٩٢م) الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، مجلد ٢، عدد ٦، ص ٢٥٦
- ٦- السيوطي، جلال الدين، (١٣١٢هـ) الاقتراح في أصول علم النحو ، طبعة دلهي ، الهند ٤٨ .
- ٧- ينظر: الرافي. مصطفى صادق (١٩٧٤) تاريخ آداب العرب، ط٤، ص١: ٥٤ . وجبر. يحيى عبد الرؤوف (١٩٩٢م) ، الشاهد اللغوي، ص٢٥٦.

- ٨- الأفغاني. سعيد. من تاريخ النحو. بيروت: لبنان: دار الفكر ص ١٧.
- ٩- القرآن، القلم ٦٨ : ٦
- ١٠- القرآن، التوبة ٩ : ٤٧
- ١١- القرآن، الصافات ٣٧ : ١٨
- ١٢- القرآن، آل عمران ٣ : ١٥٨
- ١٣- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٢٨٨
- ١٤- القرآن، الحجرات ٤٩ : ١٦.
- ١٥- القرآن، الطور ٥٢ : ٢١.
- ١٦- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٢٢٣.
- ١٧- العكبري. أبو البقاء، ١٩٩٨م، ٢ : ٣٧١.
- ١٨- القرآن، الأحزاب ٣٣ : ١٨
- ١٩- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ١٢٥.
- ٢٠- ينظر الدناع. محمد خليفة، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩١م، ص ١٣٥.
- ٢١- القرآن، يس ٣٦ : ١
- ٢٢- القرآن، القلم، ٦٨ : ١
- ٢٣- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ١٤٦
- ٢٤- القرآن، البقرة ٢ : ١٦
- ٢٥- القرآن، الجن، ٧٢ : ١٦. القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ١١٩
- ٢٦- القرآن، الفاتحة ١ : ١
- ٢٧- البيت لذي الأصبع العدواني وتماه : ... لا أفضلت في حسب فينا ولا أنت ديانني فتخزوني. وينظر في تخريجه: القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ١٠٥ هامش رقم ٨.
- ٢٨- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ١٠٥ - ١٠٦
- ٢٩- القرآن، النساء ٤ : ١٦٢
- ٣٠- القرآن، الأنبياء ٢١ : ٢٠. القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٢٥١
- ٣١- القرآن، النساء ٤ : ٧٥
- ٣٢- القرآن، النساء ٤ : ٨٨
- ٣٣- القرآن، المدثر ٧٤ : ٤٩

- ٣٤- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١: ٢٤١
- ٣٥- القرآن، مريم ١٩ : ٦٩
- ٣٦- البيت للأخطل في ديوانه، صدره: ولقد أبيت من الفتاة بمنزل، ص ٦١٦.
- ٣٧- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ١٤
- ٣٨- القرآن، المائدة ٥ : ٧١
- ٣٩- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٢٧٢
- ٤٠- القرآن، يونس ١٠ : ٩
- ٤١- القرآن، الفاتحة ١: ٦
- ٤٢- القرآن، الصافات ٣٧ : ٢٣. القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٣٧٦
- ٤٣- القرآن، آل عمران ٣ : ١٢٠
- ٤٤- البيت لجرير بن عبد الله البجليي وصدره: يا أقرع بن حابس يا أقرع. ينظر المبرد. أبو العباس، ١٩٩٤م، ٢ : ٧٢.
- ٤٥- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٢١٠
- ٤٦- القرآن، الأعراف ٧ : ١٠٧
- ٤٧- القرآن، الأعراف ٧ : ١٠٨. الشعراء ٢٦ : ٣٣ ، القيسي. مكي بن أبي طالب، (٢٠٠٣)، ١ : ٣٣٤.
- ٤٨- القرآن، النحل ١٦ : ٤٠
- ٤٩- القرآن، مريم ١٩ : ٣٨
- ٥٠- القرآن، إبراهيم ١٤ : ٣١
- ٥١- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٤٥٢
- ٥٢- القرآن، النمل ١٦ : ٥٩
- ٥٣- البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ١ : ١٨. صدره: "أتهجوه ولست له بكفء.
- ٥٤- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٩١
- ٥٥- القرآن، المائدة ٥ : ٤٥
- ٥٦- القرآن، الأنعام ٦ : ١٤٨
- ٥٧- ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٢٦٥
- ٥٨- القرآن، الأحقاف ٤٦ : ١٥
- ٥٩- القرآن، سبأ ٣٤ : ١١

- ٦٠- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٢٠٨ - ٢٠٩
- ٦١- القرآن، يونس ١٠ : ٩٨
- ٦٢- البيت لجران العود في ديوانه، ص ٩٧. ينظر العيني. بدر الدين، د.ت، ٣ : ١٠٧.
- ٦٣- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٣٩٠
- ٦٤- صدر بيت للناطقة في ديوانه، ص ٣. وعجزه " والنؤي كالحوض بالظلمة الجلد".
- ٦٥- ينظر القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٣٩١
- ٦٦- القرآن، آل عمران ٣ : ٨١
- ٦٧- القرآن، يوسف ١٢ : ٩٠
- ٦٨- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٢٠٣
- ٦٩- القرآن، النحل ١٦ : ٦٦
- ٧٠- البيت للأعشى في ديوانه، ص ١٢٠. ينظر فيه المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار الكتب، ١٩٧٠م، ص ١١٢.
- ٧١- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٤٥٥.
- ٧٢- القرآن، هود ١١ : ١١١
- ٧٣- القرآن، الطارق ٨٦ : ٤
- ٧٤- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٤١٠
- ٧٥- القرآن، يونس ١٠ : ٤٤
- ٧٦- البيت لا يعرف قائله، وصدّره: يلوموني في حب ليلى عواذلي، ينظر فيه معجم شواهد العربية ١٠٣، واللامات ١٧٧
- ٧٧- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٣٨٢
- ٧٨- القرآن، الجاثية ٤٥ : ٥
- ٧٩- البيت لأبي دؤاد، ينظر المعري. أبو العلاء، رسائل أبي العلاء، نشرها خليل خوري، بيروت: طبعة مصورة، د.ت، ص ١٣٥ والمبرد نسبة لعدي بن زيد في الكامل، ص ٤٨٩.
- ٨٠- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٢٠٣ - ٢٠٤
- ٨١- هذا في معظم الآيات المستشهد بها في كتابه
- ٨٢- القرآن، الفاتحة ١ : ٤
- ٨٣- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ١٠٧ - ١٠٨
- ٨٤- القرآن، المائدة ٥ : ٥٣

٨٥- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١: ٢٦٧ - ٢٦٨

٨٦- القرآن، الحجر ١٥: ٥٤

٨٧- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١: ٤٤٧

٨٨- سبق تخريجه

٨٩- ينظر القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١: ٣٥٦ - ٣٦٨

٩٠- القرآن، الإنسان ٧٦: ٤

٩١- سبق تخريجه

٩٢- القرآن، الطور ٥٢: ٤٩

٩٣- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢: ٢٣٣

٩٤- القرآن، المجادلة ٥٨: ٢

٩٥- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢: 259

٩٦- القرآن، يوسف ١٢: ٤٣

٩٧- القرآن، الملك ٦٧: ٣، نوح ٧١: ١٥

٩٨- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١: 422 - ٤٢٣

٩٩- القرآن، الأنبياء ٢١: ١٠٩

١٠٠- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢: ٣٩٤

١٠١- القرآن، المرسلات ٧٧: ٨

١٠٢- القرآن، التكويد ٨١: ١

١٠٣- القرآن، الانشقاق ٨٤: ١

١٠٤- القرآن، الانفطار ٨٢: ١

١٠٥- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢: ٣٣٠

١٠٦- القرآن، الأنبياء ٢١: ١٠٩

١٠٧- القرآن، الأنفال ٨: ٥٨

١٠٨- القيسي. مكّي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢: ٣٩

١٠٩- القرآن، البقرة ٢: ٩١

١١٠- القرآن، الإنعام ٦: ١٢٦

١١١- القرآن، الفرقان ٢٥: ٥٩.

١١٢- القرآن، المعارج ٧: ١٥-١٦

- ١١٣- ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٦٧ - ٧٧
١١٤- ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٢٩٦
١١٥- القرآن، التوبة ٩ : ٢٥
١١٦- القرآن، الإنعام ٦ : ١٥٣
١١٧- ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٣٦٤
١١٨- القرآن، يونس ١٠ : ٩٨
١١٩- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٣٩٠
١٢٠- القرآن، هود ١١ : ١١٦
١٢١- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٤١١
١٢٢- القرآن، المائدة ٥ : ٧١
١٢٣- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ١ : ٢٧٢
١٢٤- القرآن، الأنبياء ٢١ : ٣
١٢٥- القرآن، الرحمن ٥٥ : ٢٢
١٢٦- القرآن، الزخرف ٤٣ : ٣١
١٢٧- القرآن، يوسف ١٢ : ٨٢
١٢٨- القرآن، محمد ٤٧ : ١٣. ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٢٤٥
١٢٩- القرآن، القصص ٢٨ : ٤٢
١٣٠- البيت لكعب بن جعيل وصدره: ألا حي ندماني عمير بن عامر.
١٣١- ينظر القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٩٨
١٣٢- القرآن، القيامة ٧٥ : ١
١٣٣- البيت لعامر بن طفيل في ديوانه، ص ٥٦.
١٣٤- القيسي. مكي بن أبي طالب، ٢٠٠٣، ٢ : ٣١٤

قائمة المصادر والمراجع

إن خير ما ابتدئ به القرآن الكريم

ابن طفيل. عامر. ١٩٨٦م. الديوان. رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب. بيروت:
دار بيروت للطباعة والنشر.

١. الأزهرى. محمد بن أحمد. ١٩٦٤ - ١٩٦٧. تهذيب اللغة. تحقيق مجموعة من العلماء. القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٢. الأفغانى. سعيد. من تاريخ النحو. بيروت: لبنان: دار الفكر.
٣. ثابت. حسان. ١٩٧٧م. الديوان. تحقيق الدكتور سيد حنفي. القاهرة: دار المعارف.
٤. جبر، يحيى عبد الرؤوف (١٩٩٢م) الشاهد اللغوي، مجلة النجاح للأبحاث، مجلد ٢، عدد ٦.
٥. الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٩٧٩) الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، لبنان.
٦. الدناع. محمد خليفة، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، بنگازي: جامعة قار يونس، ١٩٩١م.
٧. الزبياني. النابغة. ١٩٧٧م. الديوان. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.
٨. الرافعي. مصطفى صادق (١٩٧٤) تاريخ آداب العرب، ط٤.
٩. الزبيدي، محب الدين (د.ت)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت.
١٠. السيوطي، جلال الدين، (١٣١٢هـ) الاقتراح في أصول علم النحو، طبعة دلهي، الهند ٤٨.
١١. العكبري. أبو البقاء. ١٩٩٨م، التبيان في إعراب القرآن. وضع حواشيه محمد حسين شمس الدين. ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية
١٢. العيني. بدر الدين. د.ت. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية. مطبوع بهامش خزنة الأدب بولاق
١٣. القيسي. مكى بن أبى طالب، ٢٠٠٣، مشكل إعراب القرآن، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط١، دمشق: دار البشائر للطباعة والنشر
١٤. المبرد. أبو العباس محمد بن يزيد، المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، دار الكتب، ١٩٧٠م،
١٥. المبرد. أبو العباس. ١٩٩٤م. المقتضب. تحقيق محمد عبد الخالق عظمة. جمهورية مصر العربية. لجنة إحياء التراث الإسلامى.
- المعري. أبو العلاء، رسائل أبي العلاء، نشرها خليل خوري، بيروت: طبعة مصورة، د.ت،